مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191

المجلد 07 / العدد: 01 (2020)،
ص : 252-266

دور صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

The role of the Income Control Fund in financing the budget deficit in Algeria during the period 2010-2018

مكاوي هجيرة*[1] د. بوبكر محمد [2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض ،الجزائر، طالبة دكتوراه :mekkaoui.hajira@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر) aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: **تاريخ القبول:** **تاريخ النشر:**

2019-09-18 2020-03-20 2020-03-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني،فلقد لعب الصندوق دورا بارزا في الحفاظ على التوازن النقدي و المالي للدولة لاسيما بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته اسعار المحروقات في الاسواق العالمية .

وبالرغم من الدور الفعال الذي لعبه صندوق ضبط الايرادات في احتواء العجز الموزاني خلال فترة الدراسة و مساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر الا انه يبقى رهين متغيرات خارجية و ارتباطه بمورد وحيد يجعله اكثر عرضة للصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: صندوق ضبط الايرادات،العجز الموازني ،تمويل العجز الموازني.

تصنيفات JEL : H63,H60.

Abstract :

The aim of this study is to find out the role of Revenue adjustment fund in financing the budget deficit.the crucial role of the fund is apparent in its effective role to achieve the monetary and financial balance of the state especially after oil prices low in global markets.

Despite the active role played by the fund in cover the budget deficit during the period of study and his contribution to achieve the economy stability of Algeria but its dependent on external variables.

Keywords : Revenue Adjustment Fund, Budget Deficit, Financing the budget deficit.

JEL Classification Codes: H60, H63.

[1] المؤلف المرسل: مكاوي هجيرة e-mail : :mekkaoui.hajira@gmail.com

المقدمة:

تعد الميزانية العامة المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية و الاقتصادية ،فهي من أهم الادوات التي تستعملها الدولة لبلوغ اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و التي تتزايد مع تزايد وتيرة النشاط الاقتصادي.

ان التزايد الكبير في حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات العامة يؤدي الى احداث عجز في الميزانية العامة للدولة ،و لقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام الكثير من الاقتصاديين و الباحثين باعتبارها سمه تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية .

ويعرف الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النفطية اختلالات هيكلية نتيجة تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات،حيث يلعب هذا الاخير دورا محوريا في سيرورة مخططاته و برامجه التنموية ،

ولضمان استمرارية تمويل الموازنة العامة توجهت الجزائر الى انشاء صندوق خاص يندرج ضمن الحسابات الخاصة للخزينة و يستهدف بالدرجة الاولى ادارة فوائض عوائد الجباية البترولية الفعلية عن تلك المقدرة في قوانين المالية السنوية و تغطية العجز الموازني .

وعلى ضوء ذلك فإن جوهر إشكالية بحثنا تتبلور في الاجابة على التساؤل التالي:

كيــف يساهم صندوق ضبــط الايرادات في تمــويل العجــز الموازني في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

بنيت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها ان صندوق ضبط الايرادات قد لعب دورا بارزا في تغطية العجز الموازني في الجزائر .

اهداف الدراسة:

يمكن تلخيص اهداف الدراسة في النقاط التالية :

- التعرف على المفاهيم الاساسية للعجز الموازني و صندوق ضبط الايرادات .
- ابراز مدى مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني.

حدود الدراسة

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تحديد اطارين زماني و مكاني كالتالي :

الاطار المكاني :يتمثل في صندوق ضبط الايرادات.

الاطار الزماني :يتمثل في فترة الدراسة 2010-2018.

المنهج المتبع

قمنا باتباع المنهج الوصفي من اجل اعطاء مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالموضوع ،ثم اتبعنا المنهج التحليلي من اجل تحليل ظاهرة العجز الموازني في الجزائر وكيف تم تغطيتها من رصيد صندوق ضبط الايرادات خلال فترة الدراسة.

هيكل البحث :

من أجل الوصول الى هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى المحاور التالية :

- **المحور الاول : الاطار النظري للدراسة؛**
- **المحور الثاني :التحليل الوصفي للعجز الموازني في الجزائر؛**
- **المحور الثالث :مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني.**

الدراسات السابقة :

- **عبد القادر شلالي و محمد هاني ،العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000-2015"،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ،العدد الثالث ،جوان 2018:** توصل الباحثان انه خلال فترة الدراسة كان للعجز الموازني دورا أساسيا في تحريك الدورة الاقتصادية و ظهر ذلك من خلال التأثير على الناتج المحلي الحقيقي ،كما توصل الى ان الجنوح الهائل للانفاق ادى الى التمويل عن طريق العجز الموازني كان بشكل كبير و غير متحكم فيه مما ادى مع مرور الوقت الى ظهور اثار سلبية منها ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض قيمة الدينار نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي القادر على امتصاص الصدمات المنعكسة .

- **زهير بن دعاس و نريمان رقوب ،صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير اسعار النفط و سندان العجز الموازني ،ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير العدد السابع:مارس 2019:**توصلت الدراسة الى ان صندوق ضبط الايرادات يعتبر من اهم آليات ادارة المدخرات المالية المتأتية من طفرة فوائض العائدات النفطية ،و قد استخدمت ارصدته منذ سنة 2006 لاحتواء العجز الموازني بشكل لافت حيث امتص ما يقارب 1800 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة 2006-2018،الا ان تطاير أسعار النفط منذ سنة 2014 جعله يواجه تحديات كبيرة قد ترهن مستقبله اذا استمرت اسعار النفط في التذبذب خلال السنوات القليلة القديمة .

- **حسين بن طاهر و سهلية بغتة ،صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،العدد الثالث:جوان 2015 :**توصلت الدراسة الى ان السياسة المالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من الجباية البترولية ،والتي تتغير وبشكل مستمر بتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية ،ومن هنا كان لابد من ايجاد وسيلة للاستغلال الامثل لتلك الموارد وهو ما يتجسد في صندوق ضبط الايرادات،ومن خلال نتائج الدراسة تبين ان نجاح صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني كان فعالا غير انه يبقى رهين المتغيرات الخارجية وهو ما أكدته الازمة النفطية الاخيرة .

المحور الاول :الاطار النظري للدراسة .

1. العجز الموازني.

تعريف عجز الموازنة : لقد حاولت الكثير من البحوث و الدراسات اعطاء مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة ،و سنحاول عرضها في النقاط التالية :

- يعرف العجز الموازني على انه الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة ،و الناتج عن كون النفقات تفوق الايرادات و تضطر الحكومة في هذه الحالة الى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض ،مما يؤدي الى تزايد الدين العمومي.[1]
- كما يعرف عجز الموازنة العامة بانه تخلف الايرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية اي انه يعبر عن زيادة النفقات العامة او عدم تغطية الايرادات للنفقات العامة للدولة.[2]
- و يمكننا ان نعرف عجز الموازنة على انه قصور الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة .

اسباب العجز الموازني :يمكن تلخيص أهم الاسباب المؤدية الى حدوث عجز الموزانة العامة فيما يلي:[3]

- التوسع في دور الدولة للانفاق العام و ذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين؛

- ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مداخيل الدولة ؛
- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة ،و هو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار و الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للاجور ؛
- ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية و من ثم على ادرخاهم.

اشكال العجز الموازني : يمكن التمييز بين عدة اشكال لعجز الموازنة العامة للدولة اهمها :[4]

- **العجز الجاري** :يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد،والذي يجب تمويله بالاقتراض،ويقاس بالفرق بين مجموع انواع الانفاق والايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.
- **العجز الشامل** :يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والاقاليم والمشروعات المملوكة للدولة ،ومن هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام .
- **العجز الهيكلي** :ويعبر عن العجز الشامل مصححا بازالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (ايرادات و نفقات)دون ان تعكس الحقيقة في المدى الطويل ، وبالتالي يعبر عن العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة اجراءات للتغلب عليه.
- **العجز الدوري** :يتحدد بمؤثرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي ،اي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعا او منخفضا نتيجة الدورة التجارية من ركود ورواج ،وتقاس الميزانية الدورية ومن ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة .[5]

2. صندوق ضبط الايرادات:

يعد صندوق ضبط الايرادات من الحسابات الخاصة للخزينة ،حيث تعتبر هذه الاخيرة من الاستثناءات الواردة على مبدأ وحدة الميزانية و تفتح و تغلق هذه الحسابات بموجب قانون المالية

ولا تخضع للرقابة البرلمانية،وفيما يلي سنحاول تعريفه واعطاء اهم الاهداف التي يسعى الى تحقيقها .

تعريف صندوق ضبط الايرادات :

لقد تم انشاء صندوق ضبط الايرادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حيث نصت المادة 10 من قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الاول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،العدد 37 :"**يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-103 بعنوان صندوق ضبط الموارد "**

و حسب المادة 25 من الامرية 04-06 المؤرخة في 15 جويلية لسنة 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي 2006 فان حساب الصندوق يتكون من بابين ،الباب الخاص بالايرادات تقيد فيه كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز ايرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية ،تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الايرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق ،اما باب النفقات فيتم تقييد كل ما يتعلق بتمويل عجز الخزينة دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار و تخفيضات المديونية الخارجية .

اهداف صندوق ضبط الايرادات :تسعى الحكومة من خلال تشكيلها لصندوق ضبط الايرادات لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها :[6]

- مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية البترولية ؛
- استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازني ؛
- التحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لاسعار النفط في السوق الدولية؛
- توفير التمويل غير المباشر لعجوازت الخزينة العمومية ،وذلك اذا اخذنا بالاعتبار ان رصيد الخزينة اوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة ،حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة ،بالاضافة الى ارصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية ،لاسيما ارصدة الحسابات الخاصة للخزينة ؛
- دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن ان تعطيها للمستثمرين.

اهمية صندوق ضبط الايرادات :يستمد أهميته من كونه أداة فعالة لسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن ايضاح أهميته صندوق ضبط ا ايرادات كالآتي [7]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول و توجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الخزينة العمومية .
- المساعدة على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية ،للحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني .
- يمكن ان يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب اهدافه فإما ان يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الايرادات النفطية و سوء تقديرها ،وهنا يمثل صندوق ضبط او تثبيت كما يمكن ان يستخدم في ادخار جزء من ايرادات النفط للاجيال القادمة و هنا يسمى صندوق الادخار.

الرقابة على الصندوق: بما أن صندوق ضبط الموارد هو أحد الحسابات الخاصة بالخزينة، فإنه يخضع لنفس الرقابة التي تمارس على باقي الحسابات الخاصة وذلك كمايلي[8]:

- الرقابة القبلية عند الالتزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي.
- الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب، وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية.
- الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب، وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.
- الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

المحور الثاني :التحليل الوصفي للعجز الموازني في الجزائر

لاشك ان العجز الموازني اصبح ظاهرة تمس مختلف الاقتصاديات المعاصرة سواء كان ذلك عن قصد عندما تلجأ الى التمويل عن طريق العجز الموازني،او كان عن غير قصد عندما تعجز موارد الدولة عن تغطية نفقاتها ،ويحدث هذا غالبا في الدول النامية خاصة تلك التي تعتمد على ايرادات معينة لتمويل نفقاتها و التي لا تمتلك قرارات تسويقها و تسعيرها.[9]

- **تطور حجم النفقات في الجزائر للفترة 2010-2018 :**

الجدول 1: تطور حجم النفقات في الجزائر للفترة 2010-2018

السنوات / النفقات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التسيير	3445.99	4291.18	4925.11	4335.61	4714.45	4972.28	4807.30	4591.84	4584.46
نفقات التجهيز	3022.86	3981.38	2820.41	2544.20	2941.71	3885.78	3176.80	2291.37	4043.31
مجموع النفقات	6468.86	8272.56	7745.52	6879.82	7656.16	8858.16	7984.10	6683.21	8627.77

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية على الموقع الالكتروني :

http://www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع :2019/07/20.

الشكل 1:تطور حجم النفقات العمومية في الجزائر للفترة 2010-2018

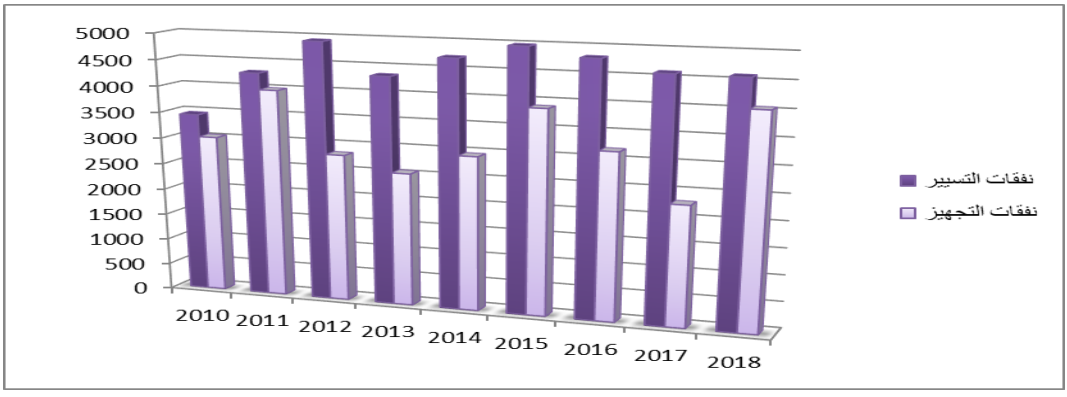

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 1.

نلاحظ ان حجم النفقات عرف تزايد ملحوظ في السنوات الاولى من الدراسة ويرجع ذلك الى تبني الحكومة لبرنامج توطيد النمو (2010-2014) وكما تميزت هذه الفترة بارتفاع اسعار النفط، ثم بعد ذلك بدأت وتيرة تنامي النفقات تعرف تراجع سنة بعد سنة خاصة نفقات التجهيز بسبب تراجع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية حيث انتهجت الحكومة سياسة التقشف عن طريق تجميد بعض المشاريع التنموية.

- **تطورحجم الايرادات العامة في الجزائرللفترة 2010-2018**

الجدول 2: تطور حجم الايرادات العامة في الجزائر للفترة 2010-2018

السنوات / الايرادات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات العادية	1421.70	1669.00	1950.04	2204.10	2640.45	2961.71	3064.88	3435.39	3939.04
الجباية البترولية	1501.70	1529.40	1519.04	1615.90	1577.73	1722.94	1682.55	2200.12	2776.21
مجموع الايرادات	2923.40	3198.40	3469.08	3820.00	4218.18	4684.65	4747.65	5635.51	6714.25

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية على الموقع الالكتروني:

http://www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع :2019/07/20.

الشكل 2: تطور حجم الايرادات العامة في الجزائر للفترة 2010-2018

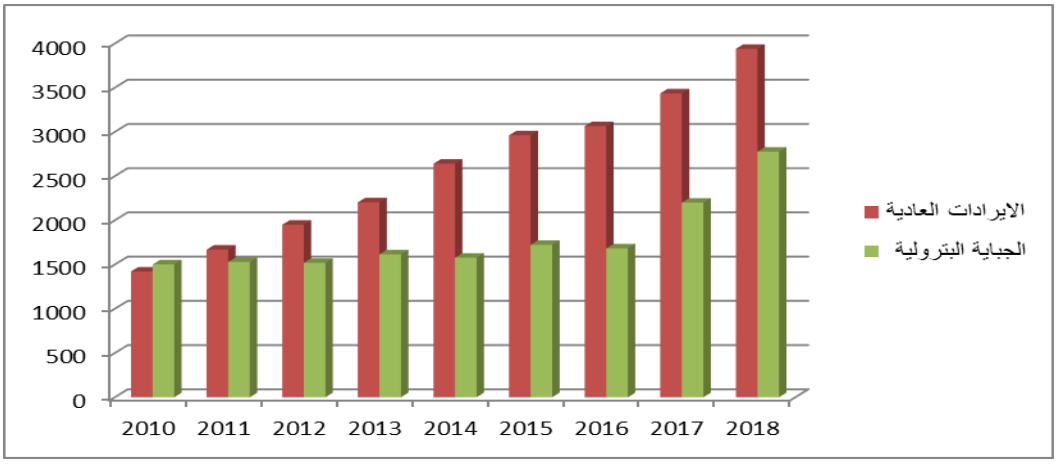

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 2.

نلاحظ ان حجم الايرادات العادية في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الاخيرة وهذا راجع الى رفع حصيلة الضرائب على بعض المنتجات منها السيارات والوقود واجهزة الاعلام الالي ،اما الجباية البترولية فلقد شهدت انخفاض حاد سنة 2014 وهذا راجع الى تدهور اسعار النفط في الاسواق الدولية.

- **تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010-2018**

الجدول 3:تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010-2018

السنوات /	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الايرادات	2923.40	3198.40	3469.08	3820.00	4218.18	4684.65	4747.65	5635.51	6714.25
مجموع النفقات	6468.86	8272.56	7745.52	6879.82	7656.16	8858.16	7984.10	6683.21	8627.77
رصيد الميزانية	3545.4-	5074.16-	4276.44-	3059.82-	3437.98-	4173.51-	3236.45-	1047.7-	1913.52-
نسبة العجز	%54.80-	%61.33-	55.21%-	%44.47-	%44.90-	%47.11-	%40.53-	%15.67-	%21.78-

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 1 و 2.

الشكل 3:تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010-2018

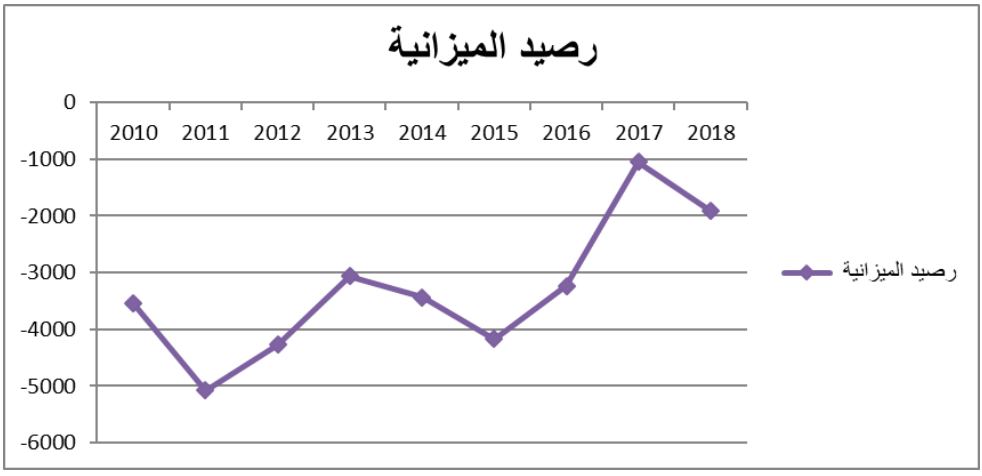

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 3.

تعاني الجزائر من عجز مستمر في ميزانتها حيث لاحظنا ارصدة سلبية لطول فترة الدراسة،وبعد سنة 2014 اصبح العجز اكثر خطورة لتزامنه مع التراجع الكبير في الموارد المالية للدولة خاصة ما تعلق بالجباية البترولية وفي السنوات الاخيرة من الدراسة انخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة بسبب لجوء الحكومة الى الية جديدة لاقراض الخزينة العمومية والمعروفة بالتمويل غير التقليدي.

المحور الثالث :مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني.

بعد تفاقم العجز في الموازنة العامة وعدم كفاية الايرادات العادية في تغطية النفقات العامة ، توجهت الحكومة الى انشاء صندوق ضبط الايرادات يستهدف معالجة العجز الموازني

الجدول 4:مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صندوق ضبط الايرادات	5634.75	7143.15	7917.01	7695.98	7373.80	4960.35	2172.40	784.45	437.41
رصيد الميزانية	-3545.4	-5074.16	-4276.44	-3059.82	-3437.98	-4173.51	-3236.45	-1047.7	-1913.52
تمويل عجز الموازنة	791.93	1761.45	2283.26	2132.47	2965.67	2886.50	1387.93	784.45	131.91
الرصيد المتبقي	4842.83	5381.70	5633.75	5563.51	4408.15	2073.84	784.45	0	305.50
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز	%22,34	%34,71	%53,39	%69,69	%86,26	%69,16	%42,88	%74,87	%6,89

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للاستشراف و السياسات ،وزارة المالية ،على الموقع الالكتروني : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

تاريخ الاطلاع :2019/07/21

وتمويل مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة من قبلها وهذا من اجل ضمان تحقيق التوازنات النقدية والمالية،وترتبط موارد الصندوق ارتباطا وثيقا بالعوائد النفطية وهذا ما يجعلها اكثر عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية .

الشكل 4:مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني للفترة 2010-2018

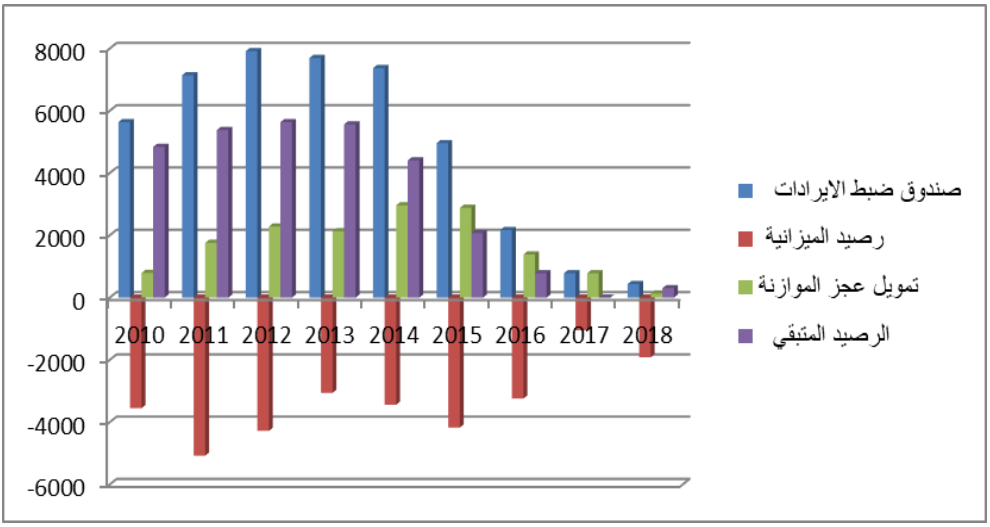

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 4.

ان الزيادة المستمرة لموارد الصندوق ما هي الا تحصيل حاصل لزيادة الجباية البترولية والتي تعتبر المصدر الوحيد لموارد الصندوق.ونلاحظ ان هذا الاخير قد عرف تطورا مستمرا ومتفاوتا خلال الفترة 2010-2014 وهذا راجع الى ارتفاع اسعار البترول وعرفت هذا الفترة بمصطلح البحبوحة المالية.

ولكن منذ نهاية 2014 شهدنا تراجعا في قيمة موارده بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحول اليه بسبب انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية ،حيث انخفضت قيمته من 7373.80 مليار دينار سنة 2014 لتصل الى 437.45 مليار دينار سنة 2018.

اما بالنسبة لنسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازني فنلاحظ ان للصندوق دور فعال في احتواء العجز الموزاني حيث بلغت نسبة 22.34% سنة 2010 لتصل الى اعلى مستوياتها

سنة 2014 بنسبة 86.26% وهذا بسبب تفاقم العجز وعدم قدرة الحكومة على تغطية النفقات العمومية ،فلجأت مباشرة الى صندوق ضبط الايرادات ويظهر انه قد استطاع تحقيق الهدف الموكل اليه في تغطية العجز .ولاحظنا انخفاض في الارصدة المتبقية من الصندوق حيث سجلت سنة 2010 مبلغ 4842.83 مليار دينار لتنخفض الى 2073.84 مليار دينار سنة 2015 لتصل الى ادنى مستوياتها سنة 2017 وهذا بسبب استخدام كل ارصدة الصندوق في تغطية العجز .

الخاتمة :

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر ،حيث توصلنا الى ان الصندوق الذي قامت الحكومة بانشائه من اجل ادارة فوائض العوائد الجبائية واستغلالها في تغطية العجز كان له دورا فعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،واهم النتائج المتوصل اليها:

نتائج الدراسة :

من خلال معطيات الدراسة النظرية والتحليلية توصلنا الى العديد من النتائج يمكن بلورتها في النقاط التالية :

- يعتبر قطاع المحروقات المحرك الاساسي والقلب النابض للاقتصاد الوطني،حيث تعتمد الايرادات العامة بشكل كبير على العائدات النفطية وهذا ما يجعلها اكثر تذبذبا وعرضة للمخاطر؛
- يعد صندوق ضبط الايرادات آلية تعمل على ضبط الايرادات العامة للدولة وتضمن استمرارية تمويل الميزانية العامة؛
- ان اعتماد موارد الصندوق على الجباية البترولية يجعله اكثر تعرضا للهزات

والصدمات ،وهذا ما شهدناه خلال فترة الدراسة فبمجرد انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية انخفض رصيده الى437.41 سنة 2018 ؛

- سجل رصيد الميزانية العامة عجزا طول فترة الدراسة وهذا يعود الى تبني الحكومة للبرامج التنموية بالاضافة الى اتباع سياسة انفاقية توسيعية ،الا انه مع بداية سنة 2014

وتفاقم العجز انتهجت الحكومة سياسة تقشفية بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العمومية ؛

- ساهم صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازني حيث وصل الى اعلى مستوياته سنة 2014 بنسبة 86.26% ،الا ان تفاقم العجز وزيادة النفقات الحكومية ادى الى تآكل موارد الصندوق حيث سجل رصيد معدوم سنة 2017.

التوصيات :

بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكننا ان تقديم بعض التوصيات :

- العمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة ما يتعلق بنفقات التسيير؛
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الاجنبية ؛
- البحث عن بدائل اخرى لتمويل الميزانية العامة غير قطاع المحروقات؛
- اصلاح النظام الضريبي للتقليل من نسبة العجز ؛
- تنويع مصادر التمويل لصندوق ضبط الايرادات؛

الهوامش والمراجع :

[1] - علي بودلال،العجز الموازني في الجزائر (الاسباب ،النتائج و الحلول)،مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ،العدد السادس :سبتمبر 2018،ص 455.

[2] - عبد الجليل شليق،عبد الوهاب دادن ،العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي "حقيقته و آليات تمويله "، *مجلة رؤى اقتصادية*،(العدد الثاني:ديسمبر 2017)،ص204.

[3] - ذهيبة لطرش،شافية كتاف،فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، *مجلة التنمية الاقتصادية* ،(العدد الخامس:جوان 2018)،ص 32.

[4] - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الرابعة ،الجزائر 8-2017،ص ص 207،206.

[5] - احمد محمد منصور،ايمان محمد محب زكي، *مبادئ الاقتصاد الكلي*،مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية 1995 ،ص 137.

6- زهير بن دعاس، نريمان رقوب ،صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير اسعار النفط و سندان العجز الموازني،*ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير*،العدد السابع:مارس 2019،ص 74.

[7]-حسين بن طاهر ،سهيلة بغنة،صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ،العدد الثالث-جوان 2015،ص10.

[8] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011، ص07.

- زهير بن دعاس، نريمان رقوب ،المرجع السابق ،ص9.79